دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعه بالجزائر.

The role of agricultural insurance in promoting the agricultural sector and achieving economic development, while studying its reality in Algeria.

د. فرج الله أحلام[1]*،

[1]كلية الاقتصاد،جامعة سطيف -1-،مخبر(LPIEEM)، ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz

الاستلام: 11 /2019/12 القبول: 12 /2020/01 النشر: 2020/12/31

ملخص:

يعاني القطاع الزراعي في الوطن العربي بصفة عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص من جملة من المخاطر نتيجة خضوعه للكثير من المتغيرات الطبيعية المتقلبة والتي يستحيل التحكم فيها، ما يجعل التوجه نحو ارساء مبادئ التأمين الفلاحي في تلك الدول شيئا حتميا، لما لها من إيجابيات كبيرة على الاقتصاد الوطني والقطاع الفلاحي على حد السواء، من حيث توفير الاستقرار والدعم اللازم للمستثمر الفلاحي من حيث الحد من المخاطر والاخطار التي يتعرض لها الانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، حيث ان التأمين الفلاحي يضمن تعويض الخسائر التي يمكن ان تحدث وتوزيع المخاطر بين مختلف المكتتبين ما يضمن للمستثمر الزراعي ضمانا وتحفيزا ايجابيا لمزاولة النشاط والتوسع في مستثمراتهم الزراعية والتي تعتبر الخطوة الرئيسية للسير نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي.

رموز jel:Q10، Q18، G22.

Abstract:

The agricultural sector in the Arab world in general and in Algeria in particular suffers from a number of risks as a result of being subject to many fluctuating natural variables that are impossible to control, which makes the orientation towards establishing agricultural insurance principles in those countries an imperative, because of its great advantages on the economy The national and the agricultural sector alike, in terms of providing the necessary stability and support to the agricultural investor in terms of reducing the risks and dangers to which agricultural production is exposed, both plant and animal, as agricultural insurance guarantees compensation for losses that can occur and the distribution of risks between the various Subscribers, which guarantees the agricultural investor a positive guarantee and incentive to practice the activity and expand their agricultural investments, which is the main step for the path towards self-sufficiency in agricultural products.

Keywords:the agricultural sector, agricultural risks, agricultural insurance.

(JEL) Classification :Q10 ،Q18, G22.

*المؤلف المراسل:**فرج الله أحلام**، الإيميل:ferdj_ahlem@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية التي يمكنأن تعتمد عليهاالجزائر في النهوض باقتصاداتها، إذ تعد البديل الأمثل للمحروقات والحل الواقعي لمواجهة أزمة عدم استقرار أسعار النفط، كونالفلاحة مصدرا للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي، الا أن قطاع الفلاحة في الجزائر لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية والتي اعتبرت دائما القطاع الصناعي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ر غم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار، وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات.

و الواقع الراهن لهذا القطاع الحيوي والحساس يكشف عن العديد من المخاطر الي يتعرض لها والتي حالت دون تحقيقه للنتائج المرجوة منه، أبرزها تدهور البيئة واتساع رقعة التصحر والإتلاف المستمر للثروات الغابية وندرة الموارد المائية، هذه المشاكل أثرت على المداخيل الفلاحية، وأمام هذا الوضع كان لابد من ايجاد وسيلة تعمل على التقليل من هذه المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي تحسين واستقرار دخل الفلاحين، والتي يلعب التأمين الفلاحي دورا فعالا في استقرار القطاعالفلاحي و التقليل من المخاطر بأنواعها المختلفة، لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة والتي تمكن من التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاح، فيؤدي الى تشجيعهم وتحفيزهم على الاستثمار في هذا القطاع.

تهدف هذه الدراسةإلى تسليط الضوء على دور التأمين في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر محاولين من خلال هذه المداخلة الاجابة على الاشكالية التالية:

مامدى مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح **الفرضيات** التالية:

- تؤثر المخاطر الفلاحية بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي في غياب التأمين؛
- خصائصالتأمين الفلاحي تحفز الفلاحين على الاكتتاب والانتاج؛
- يؤثر التأمين الفلاحي بشكل إيجابي على قرارات الفلاحين المستقبلية في حال شراء وثيقة تأمين.

3.1 هيكلة الدراسة:

ولقد تم هيكلة الدراسة الى ثلاثة أجزاء رئيسية:

- أولا: أساسيات حول التأمين الفلاحي.
- ثانيا: دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ثالثا: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر.

4.1 اهمية واهداف الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها تعالج نشاطا جوهريا والمتمثل في التأمين الفلاحي والذي له دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني من حيث ضمان الامان والاستمرارية للنشاط الزراعي المحلي لبلوغ حد الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، وبناء الصناعات الغذائية المكملة لاستيعاب الفوائض الزراعية المتحصل عليها لبناء صناعات غذائية تحويلية من شانها تثمين الثروة الزراعية المحلية والقضاء على البطالة وتنشيط عجلة الاقتصاد لبلوغ التنمية الاقتصادية المرجوة.

من اهم النقاط التي تدعوا لدراسة الموضوع نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- القاء الضوء على المفاهيم النظرية للتأمين الفلاحي ودوره في مواجهة الاخطار الفلاحية؛
- دراسة اهم المخاطر الفلاحية التي تواجه المستثمرات الفلاحية خلال نشاطها؛
- عرض ودراسة المنتجات التأمينية التي يعتمد عليها لمواجهة مختلف المخاطر الفلاحية؛
- تبيين الدور الذي يلعبه التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- محاولة اعطاء صورة واضحة على واقع التأمين الفلاحي في الجزائر.

2. أساسيات حول التأمين الفلاحي:

1.2 تعريف التأمين الفلاحي:

من أهم المخاطر التي يعاني منها المزارع هي مخاطر الطبيعة التي تقضي أحياناً على كل أو جزء من محصوله مثل الجفاف والفيضان والبرد والصقيع والرياح العاتية والسيول الجارفة وغيرها، كما هناك مخاطر ناجمة عن هبوط الأسعار نتيجة الإغراق وزيادة العرض. ومخاطر ناجمة عن إصابة المحاصيل والحيوانات بالآفات والأمراض التي قد تقضي عليها كلها أو على جزء منها. وهذه المخاطر جميعها قد تستوجب اتخاذ إجراءات محددة من أجل التغلب على آثارها. وغالبا ما تتطلع الدول المختلفة وقطاع المزارعين فيها إلى تلمس الوسيلة المناسبة من أجل الحد من هذه المخاطر. والتأمين الفلاحي بأشكاله المتعددة هو أحد الوسائل المعمول بها للتعامل مع هذه المخاطر، حيث يحظى التأمين الفلاحي باهتمام واسع في مختلف بلدان العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، ويأتي هذا الاهتمام كون أن الزراعة نشاط معني بأهم الحاجات الإنسانية المتعلقة بحياة

وبقاء الجنس البشري. وإزاء طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في أحيان كثيرة فإن توفير حماية واسعة لهذا النشاط من هذه الأخطار يعتبر أحد أساليب مواجهة المشكلة(رشراش، السيد علي، و العوايدة، 2010، صفحة 18).

كما يعرف التأمين الفلاحي على أنه عملية تفتيت للأخطار بحيث يتحملها عدد غير قليل تلافي التحطيم القدرات وخروجها من دائرة الإنتاج، كما انه وسيلة من وسائل إدارة الخطر بالنسبة للمزارع من أجل تحقيق الإنتاج وهو وسيلة لتعويض المزارع جزءا من الخسائر التي قد تنجم بالرغم من إتباعها لأساليب الإدارية السليمة في زراعة الأرض أو في تربية الحيوان(حاوشين و حميدي ، 2018، صفحة 8).

ويمكننا اذن تعريف التأمين الفلاحي على أنه وسيلة تهدف الى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، كالغابات، كالاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الزراعية(Iturrioz, 2009, p. 5) .

2.2 العوامل المحفزة للطلب على خدمات التأمين الفلاحي:

من بين العوامل المحفزة للطلب على خدمات التأمين الفلاحي نجد(البرغوثي، أفريل 2009، صفحة 29):

- ارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية، وهي المرشحة للاستمرار ؛
- الزراعة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي الحاجة إلى التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذات التكلفة النسبية المتدنية مقارنة بما يترتب على المخاطرمن خسارة؛
- تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر على الزراعة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والجمارك، ولكنها لا تمنع التأمين ودعم أقساط أو برامج التأمين،حيث ستكون هذه وسيلة لتوصيل الدعم غير المباشر للمزارعين؛
- تطور وإبداع نماذج تأمين زراعي عملية ومغرية للمؤمن والمؤمن لهم؛ مثل التأمين المبني على المؤشر، وربط التأمين مع الإقراض مثلا؛
- تعرض الزراعة لمخاطر جديدة، وخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية؛
- الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذلك بنوعية البيئة، يجعل التأمين أحد مكونات العملية الإنتاجية الزراعية؛
- تزايد الاهتمام بالزراعة كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية والاهتمام بالتنمية الريفية وتحسين ظروف حياة المواطنين وزيادة دخلهم ومستوى الرفاه في الريف بشكل عام.

3.2 مبادئ التأمين الفلاحي:

تتوفر عادة لدى شركات التأمين المتخصصة في الإنتاج الزراعي إحصاءات عن متوسط عدد الحالات (المخاطر) التي بتعرض لها إنتاج محصول معين، خلال فترة زمنية معينة في منطقة محددة، ويمكن لهذه الشركات من خلال هذه البيانات تحديد حجم الخسائر المحتملة لمجموعة المزارعين في تلك المنطقة والتكلفة التي عليها مواجهتها وبالتالي تحديد الأقساط المطلوبة من المجموعة كلها، فعلى سبيل المثال عندما تتوفر لدى شركة التأمين إحصاءات عن عدد حالات الفيضانات في منطقة معينة خلالفتر ة محددة (قد تكون سنة) يمكنها معرفة الخسائر المحتملة لمجموعة المزارعين في تلك المنطقة خلال تلك الفترة، وبالتالي يمكنها تحديد قسط التأمين المطلوب تحصيله من المؤمن عليه لتغطية هذه الخسائر ولتغطية التكاليف الإدارية للشركة المؤمنة في الفترة المحددة. ولذلك كلما زاد عدد المؤمنين على مزارعهم ضد الفيضان في تلك المنطقة واقترب عددهم من العدد الكلي لمجموعة المزارعين في تلك المنطقة، كانت توقعات شركة التأمين بشأن الخسائر أدق، وبالتالي يمكن تحديد أقساط التأمين الاقربالى الواقع.

وفي مقابل دفع قسط التأمين للشركة المؤمنة تقوم الشركة بتعويض خسارة المؤمن عليه إذا ما تعرض لمخاطر مؤمن ضدها، ويتحدد مقدار التعويض في ضوء الاتفاق ما بين الشركة المؤمنة والمؤمن عليه، ويكون هذا التعويض مساويا لجزء من -أو لكل- الخسائر التي بتعرض لها المؤمن عليه، حسب الاتفاق المسبق على ذلك. وعادة تراعي شركة التأمين تغطية التعويضات التي تدفعها ومواجهة مصاريفها الإدارية وتحقيق أرباح تمكنها من الاستمرار في عملها.

هناك أشكال متعددة للتأمين منها ما هو عام لجميع المواطنين الذين يرغبون في الانتساب إليه، وتقدمه عادة شركات التأمين الخاصة العاملة في القطر المعني، وينطبق على المزارع ما ينطبق على المواطن العادي من شروط والتزامات وحقوق عندما ينتسب اليه. وهذا قد يشمل التأمين على حياة المزارع وأفراد أسرته وتأمين الحوادث، خاصة الآلات بأنواعها المختلفة، وتأمين الملكية ضد السرقة والحريق والتخريب، والتأمين الصحي، كما قد بتوفر أحيانا تأمين اجتماعي من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعي. وهناك التأمين الفلاحي الذي قد تقدمه هذه الشركات الخاصة في بعض الأحيان أو يقدم من خلال مؤسسات أو صناديق متخصصة بالتأمين الفلاحي تقوم الحكومات بإنشائها.

وعلى العموم يمكن ايجاز المبادئ الاساسية التي يقوم التأمين الفلاحي على اساسها في النقاط التالية(سيد أحمد، أفريل 2009، الصفحات 40-41):

- أن المنتج يقوم بتحويل المخاطر وعدم اليقين في الانتاج إلى شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف "بقسط الخطر"، تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق (الوثيقة او بوليصة*) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر متفق عليها؛
- المشاركة الواسعة في التأمين توزع الخطر أفقيا؛
- التأمين لا يمنع حدوث مخاطر النتاج ولكنه يوزع هذه المخاطر؛
- توزيع المخاطر بواسطة التأمين ممكن لأنه ليس بالضرورة وقوع الكوارث الطبيعية في كل المساحات خلال الموسم الزراعي الواحد وليس بالضرورة أن تتكرر الكوارث في كل موسم؛
- الخسارة التي يتعرض لها عدد قليل من الفلاحين يتم تقسيمها على عدد أكبر منهم، والخسارة الناشئة عن السنين العجاف، تعوض بالموارد المتراكمة في السنين السمان؛

3. دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية:

لا شك أن أهمية التأمين الفلاحي إنما تكمن في الفوائد والأرباح التي يمكن جنيها منه وذلك للشركاء المختلفين في القطاع الزراعي وخارجه من مزارعين إلى أصحاب قرار ومسئولين وأرباب القطاع الخاص وعلى رأسهم شركات التأمين والبنوك ونشطاء في المجتمع المدني وغيرهم، حيث أن تقليل الخسارة وتقاسمها ومواجهة المخاطر وتجاوزها هي المحصلة النهائية لبرنامج التأمين الفلاحي، فنجده يساهم في(البرغوثي، أفريل 2009، صفحة 29):

1.3 اهمية التأمين الفلاحي الآنية والمستقبلية:

تكمن أهمية التأمين الفلاحي بشكل عام فيما يلي:

- تأمين الحماية للمزارع المؤمن له من الهزات المستقبلية في السعر أو السوق أو المناخ...الخ؛
- التأمين الفلاحي أداة مهمة تستخدمها الدولة من أجل دعم وحماية القطاع الزراعي، وبخاصة في ظل تحرير التجارة، سواء تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، أم في ظل تحرير التجارة البينية بين الأسواق العالمية؛
- كما تنبع أهمية التأمين الفلاحي من تأثيره على حماية وتنمية استثمارات المزارع على المدى البعيد، ويصلح كضمانة للقروض، وبالتالي تسهيل وصول المزارعين المؤمن لهم، سواء أكانوا مالكين أم مستأجرين أم مزارعين مشاركين، وهذا في غاية الأهمية في الزراعة المروية نظر ا لانتشار ظاهرة الزراعة بالمشاركة؛
- قطاع زراعي يقوده القطاع الخاص في الانتاج والخدمات بما فيها التأمين.

* (fr)Une police d'assurance, (en) An insurancepolicy.

- يلبي الحاجة والطلب على الإنتاج الزراعي وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة؛
- يمكن المزارعين، من ملاك ومستأجرين، من الوصول إلى الخدمات الزراعية والموارد المالية وغيرها؛
- تشجيع المزارعين على تبني تقنيات زراعية متقدمة من مدخلات زراعية قيمة، او تكنولوجيا زراعية؛
- تثبيت دخل المزارعين على المدى البعيد، وبخاصة في وجه الهزات والكوارث والخسائر الكبيرة؛
- تسهيل المعاملات الإقراضية بين بيوت التمويل والمزارعين وخاصة المزارعين غير المالكين للأرض أو ضمانات اخرى مقبولة بنكيا؛
- يساعد التأمين المزارعين في الحفاظ على سجلات المزرعة والمحاصيل المختلفة، وبالتالي تعزيز قاعدة المعلومات الزراعية، وتعزيز قدرة المزارععلى إدارة العملية الإنتاجية، واسترداد بعض الحقوق مثل ضريبة القيمة المضافة؛
- تحسين قدرة المزارع ومتخذي القرار عموما على اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة والمعلومات.

2.3 دور التأمين الفلاحي في المجال الاجتماعي:

يلعب التأمين الفلاحي في المجال الاجتماعي دورا مهما فيما يلي:

- إن عرض منتجات التأمين على المستويات المختلفة في الريف سيساهم في زيادة الوعي لدى المزارعين بشكل عام وانخراط المتعلمين في مسألة التأمين الفلاحي والمسائل المرتبطة به من حيث المخاطر وتجنبها وحسابات الخسائر الزراعية والتعويض بشكل خاص وكلها أمور ترفع من مستوى الوعي في الريف وكذلك تعزز ثقافة التأمين وعدم التواكل؛
- العدالة في توزيع الثروة في الريف وخاصة تجنيب المهمشين على أسس نوعية أو عرقية أو اقتصادية أو غيرها مزيدا من التهميش؛
- الارتباط بالمكان وحب البقاء بغض النظر عن إغراءات الخارج إذا ما نجح البرنامج في توفير دخل كريم وثابت أو على الأقل بحده الأدنى؛
- استغلال الموارد المحلية (الاجتماعية والبشرية) في التنمية المحلية وذلك بتوفير فرص للعطاء والمبادرة إن لم تكن فرص للعمل وتوليد الدخل، أو توليد قيمة معنوية وليس قيمة مادية فحسب.

3.3 دور التأمين الفلاحي على مستوى الاقتصاد الكلي:

- زيادة التكوين (التراكم) الرأسمالي في الريف حيث يعمل التأمين الفلاحي علىتشجيع المزارعين على زيادة الاستثمار في الزراعة وكذلك تأمين موجودات المزرعة الأخرى وأصولها؛

- زيادة الدخل من النشاط الزراعي والقيمة المضافة في القطاع الزراعي؛
- رفع الكفاءة في استغلال موارد المزرعة (هدر وإسراف... الخ) حيث من المنتظر زيادة العائد الحدي للموارد المتاحة وحسن تشغيلها؛
- تعزيز قدرة القطاع الخاص على الولوج إلى القطاع الزراعي والذي يشكل شريحة عريضة من سوق التأمين لا زالت مغيبة وفيها فرصة لشركات التأمين الخاصة؛
- تقليل المخاطر التي تتعرضلها شركات التأمين الخاصة عند عرض وبيع منتجات تأمين زراعية والوصول إلى شريحة المزارعين وممتلكاتهم وبيع وثائق تأمين موجودات المزرعة من معدات وأبنية...الخ؛ وربما وثائقتأمين حياة وصحة وما إلى ذلك من خدمات التأمين التي يحرم الريف منها.

اعتماد برنامج تأمين زراعي يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تمكين العملفي المجالات والمحاور الأخرى الهامة للقطاع الزراعي. ومن الضروري هنا التركيزعلى أمور أربعة مترابطة ومتداخلة ويغذي بعضها بعضا وهي حتمية لإنجاح أي برنامجتأمين زراعي. هذه الأمور مركزية للتنمية الزراعية والريفية والتأمين الفلاحي سيرسي التواعد لدعمها ويعطي المبرر لبناء القدرات فيها:

- الائتمان والاقراض الزراعي؛
- التسويق الزراعي؛
- الإرشاد الزراعي وإدارة المزرعة؛
- البحث العلمي الزراعي.

والتي يفترض أن تنسجم مع بعضها البعض في سياسة زراعية هادفة لوضعالزراعة في المكان المناسب.

4.3 التأمين والائتمان الزراعي:

- تسهيل وصول المزارعين إلى القروض حيث تشكل عدم قدرة المزارع على الوصول إلى القروض أحد أهم المشاكل التي تجابهتطور واقمر ار الزراعة في العالم العربي وبالتالي قدرتها على المنافسة؛
- يرى البعض أن نجاح التمويل الزراعي من خلال ربط النظام المالي الرسمي،أو غير الرسمي، يتطلب ربط ذلك بنظام تأمين ضد مخاطر الطبيعة وكذلك ربطه بنظام تسويق متطور؛
- تعزيز الإمكانيات الاقتصادية والمؤسسية؛
- زيادة فاعلية وكفاءة صناديق التمويل الريفي والزراعي وآليات التمويل في التجمعات السكانية في الريف؛
- استدامة النشاط التمويلي وتعزيز وصول المزارعين للتمويل والقروض وبالتالي وضعهم المالي.

5.3التأمين الفلاحي والإرشاد الزراعي و إدارة المزرعة:

- تسهيل وتعزيز القدرة على الابتكار وتبني الابتكارات وما هو جديد أو غير معروف ومرتبط بمخاطرة ما خاصة إذا ما إرتبط ذلك ببرنامج تأمين زراعي واع ومدعوم قوميا بالمعلومات ومدعوما ماليا.
- تطوير هيكلية المزرعة بما يسمح بالاستغلال الأمثل أو الأفضل لموجوداتها وتطوير السلاسل الزراعية لديها والقيمة المضافة لنشاطها الزراعي.
- الاستقرار المالي للمزرعة وإن كان نسبيا يشكل رافدا رئيسا لتعزيز الأمن الاقتصادي للمناطق الزراعية بشكل خاص (ومن ضمنها الأمن الغذائي المستدام) وعلى المستوى القطري بشكل عام.
- تحسين الأداء في مواجهة الكوارث الطبيعية وذلك على المستوى القطري والجزئي (المزرعة) وذلك من خلال توفير المعلومات وتوفير المساهمة المحلية وبالتالي تحفيز القوة الذاتية لمواجهة المخاطر والأزمات وربما تخييف العبء على الخزينة حيث يشارك المزارعون والقطاع الخاص في تقاسم الخسائر بما فيها الكارثية. كما أن القيمة المضافة في الزراعة ستتأثر إيجابا مع وجود برنامج التأمين الفلاحي بما يؤمن وفورات تفوق الخسائر لهذه الجهات مجتمعة أو يخفف العبء المالي عن بعضها في حال عدم وجود البرنامج.

6.3 التأمين الفلاحي وتسويق المنتجات الزراعية:

يعتبر التأمين الفلاحي من الأدوات الهامة لمواجهة ارتفاع الأسعار (أي ارتفاع تكاليف وأسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة العلف والمدخلات المعدلة والمحسنة وتدني أسعار أو عائدات المنتجات الزراعية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطن وحدة المنافسة في الأسواق الغنية والمحلية وانكماش الاقتصاد والدعم والميزانية)، والمخاطر المرتبطة بالأسعار تشمل مذكر سابقا وتذبذب الأسعار وبالتالي تذبذب الدخل وإن كان الاتجاه العام في انحدار.

7.3 التأمين الفلاحي والبحث العلمي:

المعروف أن التأمين الفلاحي نهمتجاه المعلومات والبيانات من المستويات المختلفة بما في ذلك المعلومات والبيانات المناخية وتلك الخاصة بالسوق المحلي والتصديري...الخ، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالنشاط الزراعي على طول السلسلة الزراعية كون نجاعة وجدوى التأمين الفلاحي هما محصلة هذه الأنشطة في مواجهةمخاطر الطبيعة ومخاطر السوق.

هذا يعني أن التأمين الفلاحي يتطلب تكثيف الجهود الوطنية والقومية لإنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات الزراعية وتلك المرتبطة بالتأمين من قبيل البيانات المناخية والسوق وكذلك سلوك المزارع

والمستهلك...إلخ. إن سعة قواعد البيانات وشمولهاللأبعاد المختلفة ودقة المعلومات التي توفرها هي شوط لتأمين مفيد للأطراف المختلفة ويلقي بالمهمة على عاتق مراكز البحوث الزراعية ومراكز الإحصاء والأرصاد وكذلك على الجامعات كجزء من مهمتها في تطوير المعرفة الزراعية وتوجيهها لدعم القرارات الزراعية والتنموية التي يشكل التأمين الفلاحي أحد أهم مكوناته والمظلة الرئيسة لاستدامة وتوازن التنمية.

4. المخاطر الفلاحية في الجزائر وواقع التأمين الفلاحي:

1.4 المخاطر الفلاحية بالجزائر:

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر العديد من المخاطر التي يمكن أن تسبب في تدمير المحاصيل وانخفاض كبير في الدخل، ومن هنا جاءت أهمية تطوير منتج التأمين الفلاحي.وحسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فإن التباين الفيزيوجغرافي للجزائر الى جانب تضافر الظروف الجيولوجيةو المناخية جعل منها "ارض مخاطر" حيث انه من بين المخاطر الأربعة عشر الكبرى التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة فان الجزائر معنية بعشرة منها: الزلازل والمخاطر الجيولوجية،الفيضانات، المخاطر المناخية، المخاطر الاشعاعية و النووية،حرائق الغابات،المخاطر الصناعية والطاقوية، المخاطر المتصلة بالصحة البشرية، المخاطر المتصلة بالصحة الحيوانية و النباتية، التلوث الجوي، البحري او المائي، الكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى(وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمراني، 2019).

أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، حيث عرفت سنة 2017 تسجيل رقم قياسي في حرائق الغابات التي تسببت في تدمير ملايين الهكتارات كما سجلت سنة 2018 كوارث متكررة تتصل في المقام الاول بالفيضانات المفاجئة والفيضانات في المناطق الحضرية والعواصف نتيجة اضطرابات وتقلبات مناخية شديدة ومفاجئة عبر مختلف مناطق الوطن وهو الامر الذي يتطلب اعادة النظر في فهم مخاطر التعرض للكوارث في جميع ابعادها ومعالجتها على نحو افضل.

2.4 منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر:

توفر شركات التأمين الجزائرية للمزارعين والمنتجين والمربين مجموعة من منتجات التأمين المحددة التي تتكيف مع أنشطتها، بتقديمها لتعويضاتماليّ ةتمكّ ن من التخفيف منحدّ ة الخسائر بمايساهم في تثبيت دخل الفلاّح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية واستقرار القطاع الفلاحي بصفةعامّ ة، وتعرض السوق الجزائرية ومن قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بصفة أساسية المنتوجات التأمينية التالية (Ministère de l’Agriculture et du Développement, 2019):

1.2.4 التأمينعلىالإنتاجالنباتي: Assurance Végétale

- التأمين الفلاحي الشامل؛
- التأمين الشامل النخيل؛
- التامين الشامل البطاطا؛
- التأمين ضد البرد؛
- التامين ضد البرد والحريق معا؛
- التأمين ضد احتراق المحاصيل؛
- تأمين شبكة الري أثناءالتشغيل؛
- تأمين أشجار الفاكهة؛
- التأمين الشامل الطماطم؛
- التأمين الشامل الزيتون؛
- التأمين الشامل على اشجار العنب؛
- التأمين الشامل للحبوب (البرد، الحرائق، والجفاف)؛
- تأمين البيوت البلاستيكية.

2.2.4 التأمينعلىالإنتاج الحيواني: Assurance Animale

- التأمين الشامل الأبقار ؛
- لتأمين الشامل الأغنام؛
- التأمين الشامل الخيول؛
- التأمين الشامل الجمال؛
- التأمين الشامل الدواجن؛
- التأمين الشامل تربية النحل؛
- التأمين الشامل الديك الرومي.

3.2.4 التأمين على السيارات:Assurance Automobile

- تأمين المقطورة؛
- تأمين الجرارات والمعدات الزراعية؛

- تأمين المعدات الزراعيةالمؤجرة.

4.2.4 التأمين ضد المخاطر الصناعية:Assurance des Risques Industriels

- التأمين ضد الحريق والانفجار؛
- التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق.

5.2.4 المسؤولية المدنية للمزارعين: Assurances des Risques Simples

- تأمين المسؤولية المدنية للمزارع؛
- تأمين المسؤولية المدنيةللفروسية؛
- تأمين مسؤولية البيطري؛
- تأمين متعدد الأخطار للسكان؛
- تأمين الأضرار الناجمة عن المياه.

3.4 وضعية سوق التامين الفلاحي في الجزائر

1.3.4 تطور سوق التأمين الفلاحي في الجزائر: يبين لنا الجدول التالي نسبة التأمينات الفلاحي في سوق التأمين الجزائري للفترة 2012-2018:

الجدول رقم 01: نسبة التأمينات الفلاحية خلال الفترة 2012-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
التأمينات الفلاحية	1398	1.40%	1758	1.54%	2052	1.63%	2591	2.02%	2256	1.74%	1365	%2.2	1290	%2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- حاوشين ابتسام،حميدي نعيمة:"**واقع التامين الفلاحي في الجزائر**"،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة،العدد 9، 2018،ص. 11.
- Conseil National des Assurances : "**Note de conjoncture du marché des assurances : 2ème trimestre 2018**", ASSURAL, le Secrétariat Permanent du Conseil National des Assurances, P.7.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نسبة التامين الفلاحي مقارنة إلى إجمالي المنتجات التأمينية لم تتعدى نسبته2% وهي حصة ضعيفة على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يلعبها التأمين الفلاحي إذ يعد من أهم متطلبات تطوير القطاع الفلاحي،غير ان عزوف الفلاحين عن تأمين منتوجاتهم حال دون ذلك، وهو الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات عن سبب قلة هذه النسبة على الرغم من ارتباطها بقطاع حساس واستراتيجي وهو القطاع الفلاحي، غير أننا يمكن أن نرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها، وذلك بسبب نقص الثقافة التأمين لدى الفلاح، ونقص العملية

التحسيسية بأهمية التأمين الفلاحي، والمنتوجات التأمينية لم تجد رواج لدى فلاح كما انها ليست متنوعة ولا تمس كل الانشطة وبطء اجراءات التعويض وضعف قيمته، عدم إجبارية التامين ألفلاحي مايجعل الفلاح أمام الخيار وليس الإجبارية، إضافة إلى ارتفاع أقساط التامين ألفلاحي وضعف القدرة الشرائية للفلاح، كما أننا لاحظناأن العديدمنالفلاحينيتغاضونعنالتامينألفلاحينظرالعدمتغطيةالعمليةالتأمينيةلبعض المخاطر التي يتعرضون إليها كسرقة المحاصيل الزراعية أو ضعف الغلة.

وبلغمجموع المطالبات التي سجلتها شركات التأمين الفلاحي في النصفالأول من عام 2018 ما مقداره 360 مليون دينار، بانخفاض قدره 27,3% مقارنة بنفسالفترة من عام 2017، وبلغإجمالي المطالبات التي تمت تسويتها من قبل جميع شركات التأمين الفلاحي، في 30 يونيو 2018، 343 مليون دينار، أي انخفاضقدره 22,6% عن نفس الفترة من عام 2017.وكانمعدل التسوية في نهاية النصف الأول 2018 يقدر بـ 58,8% بانخفاض نسبته 15,7% مقارنةبالفترة نفسها من عام 2017. ويقدر متوسط تكلفة مطالبة بما يقارب 122 353في الثلاثي الثاني من سنة 2018، بزيادة 19,8% مقارنة بالنتائج المسجلة في السنة المالية 2017.

2.3.4 منتجاتالتأمينالفلاحيفيالجزائر: يبين لنا الجدول التالي نسبة منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر خلال 2017 و2018:

الجدول رقم 02: نسبة تطور منتجات التأمين الفلاحي خلال السنتين 2017-2018

En DA بالدينار الجزائري	Chiffre d'affaires 2018 رقم الاعمال	Chiffre d'affaires 2017 رقم الاعمال	Structure du marché 2018 هيكلة السوق	Structure du marché 2017 هيكلة السوق	Evolution en % التطور بـ	Evolution En valeur التطور بالقيمة
Assurances agricoles التأمين الفلاحي	1 290 300 122	1 365 398 875	2,0%	2,2%	-5,5%	-75 098 752
Incendie & multirisques agricoles الحرائقوالمخاطر الزراعية المتعددة	51 896 886	39 539 930	0,1%	0,1%	31,3%	12 356 957
Production végétale الإنتاجالنباتي	291 086 094	238 746 858	0,5%	0,4%	21,9%	52 339 236
Production animale الإنتاجالحيواني	342 984 355	431 725 918	0,5%	0,7%	-20,6%	-88 741 563
Responsabilité civile agriculteur المسؤولية المدنية للمزارعين	195 778 431	210 330 026	0,3%	0,3%	-6,9%	-14 551 594
Multirisques engins & matériel agricole المخاطر المتعددة للآلات والعتاد	401 149 090	438 164 631	0,6%	0,7%	-8,4%	-37 015 541

الزراعي						
Autres dommages agricoles أضرارزراعيةأخرى	7 405 266	6 891 512	0,0%	0,0%	7,5%	513 754

Source:Conseil National des Assurances : "**Note de conjoncture du marché des assurances : 2ème trimestre 2018**", ASSURAL, le Secrétariat Permanent du Conseil National des Assurances, P.7.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض التأمين في القطاع "الفلاحي" بنسبة 5.5 ٪ في الفصل الثاني من سنة 2018 مقارنة بـ2017، بسبب الانخفاض في المنتجات الفرعية "الإنتاج الحيواني" (-20.6 ٪)، "الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" (-8.4 ٪) و "مسؤولية المزارعين" (-6.9٪). تحتفظ هذه القطاعات الفرعية بحصصها الخاصة بنسبة 26.6٪ و 31.1٪ و 15.2٪ من محفظة التأمين الفلاحي.

فيالمقابل، يظهرفرع التأمين عن "الحريقوالمخاطرالزراعيةالمتعددة" نمواً بنسبة31.3٪، ويزداد "إنتاجالمحاصيل" بنسبة 21.9٪، بينمايمثلالفرعالفرعي "الضررالزراعيالآخر" زيادةبنسبة 7.5٪ مقارنةفينفسالفترةمنالعامالسابق.

3.3.4 حصص سوق التأمين الفلاحي في الجزائر: يبينلناالجدولالتاليالحصة السوقيةللتأمينالفلاحيفيالجزائرخلال 2017 و2018:

الجدولرقم 03: مكوناتسوقالتأمينالفلاحيفيالجزائر خلالالسنتين 2017-2018

Branches d'assurance/DA فروعالتأمين / دج	Sociétés Publiques الشركات العمومية	Sociétés Privées الشركات الخاصة	Sociétés Mixtes الشركات المختلطة	Total marché اجمالي السوق	Part de marché des sociétés à capitaux privés الحصةالسوقيةللشركاتالخاصة
Assurances agricoles التأمين الفلاحي	1 226 219 893	64 080 229	0	1 290 300 122	%5,0
Incendie & multirisques agricoles الحرائقوالمخاطر الزراعية المتعددة	42 128 485	401 768 9	-	51 896 886	%18,8
Production végétale الإنتاجالنباتي	287 586 184	3 499 910	-	291 086 094	%1,2
Production animale الإنتاجالحيواني	302 912 103	40 072 252	-	342 984 355	%11,7
Responsabilité civile agriculteur المسؤولية المدنية للمزارعين	195 767 899	10 532	-	195 778 431	%0,0
Multirisques engins & matériel agricole المخاطر المتعددة للآلات والعتاد الزراعي	390 474 907	10 674 183	-	401 149 090	%2,7
Autres dommages agricoles أضرارزراعيةأخرى	7 350 315	54 951	-	7 405 266	%0,7

source:Conseil National des Assurances : "**Note de conjoncture du marché des assurances : 2ème trimestre 2018**", ASSURAL, le Secrétariat Permanent du Conseil National des Assurances, P.8.

من خلال الجدول يتبين لنا انهفينهايةالنصفالأولمنعام 2018 لا يزال سوق التأمين الفلاحي محتكرا من قبل القطاع الحكومي،حيث كانتحصةشركاتالتأمينالفلاحيمنالقطاعالخاص لا تتعدى 5 ٪، وكانت معظم منتجاتها ضد مخاطرالحرائقوالمخاطرالزراعيةالمتعددة، تلتها التأمين علىالإنتاجالحيواني، وهذا يدل على عزوف هذه الشركات على تقديم منتجات التأمين الفلاحية،وذلكنسبةلارتفاعالمخاطرفيطبيعة الإنتاجالفلاحيلاعتمادهبصورةكبيرةعلى الطبيعة مما يقلل من نسب التحكم في العملية الإنتاجية وبالتالي عدم ضمان واستقرار مستوى ثابت للدخل لمنتجي القطاعالزراعي، فنجده محتكرا خاصة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لأن التعويض فيه على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.

5. الخاتمة:

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتنويع مداخيل الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 98% على المحروقات،وتساهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات و التأمين الفلاحي يعتبر من أهم متطلبات تطوير القطاع الفلاحي،لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاح نظرا لارتفاع المخاطر في طبيعة الإنتاج الفلاحي لاعتماده بصورة كبيرة على الطبيعة مما يقلل من نسب التحكم في العملية الإنتاجية وبالتالي عدم ضمان واستقرار مستوي ثابت للدخل لمنتجيه، غير ان عزوف الفلاحين عن تأمين منتوجاتهم حال دون ذلك، وذلك بسبب نقص الثقافة التأمين لدى الفلاح، ونقص العملية التحسيسية بأهمية التأمين الفلاحي، كما أن المنتوجات التأمينية لم تجد رواج لدى الفلاح كما انها ليست متنوعة ولا تمس كل الانشطة وغلاء أقساط بولصات التأمين وبطء اجراءات التعويض وضعف قيمته، واحتكاره من قبل المؤسسات العمومية، لذا لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي قد تمكن من تفعيل دور التأمين الفلاحي والذي سينعكس ايجابيا في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي نذكر منها:

-زيادة الاهتمام بمجال التأمين الفلاحي وتشجيع الفلاح على اقتناء مثل هذه المنتجات التي تضمن له استرجاع حقوقه في حالات حدوث كوارث طبيعية، خاصة وأن الجزائر تقع ضمن المناطق التي تعرف متغيرات مناخية طوال السنة.

- دعوة مؤسسات التأمين إلى تطبيق تخفيضات في اشتراكات التأمين الفلاحي

- تحديد نوعية التأمين الذي يتماشى وطبيعة القطاع الفلاحي، حيث يجب دراسة السوق من طرف مؤسسات التأمين العمومية والخاصة بغرض اعتماد نظام تأميني يكون وسيلة لتطوير القطاع والدولة حاضرة للتكفل بحصة من التأمينات لمساعدة الفلاح على وضع ثقته في المؤسسات التأمينية.

- تطوير سوق التأمينات الفلاحية مستقبلا مع تشجيع الفلاحين والمربين على تأمين مستثمراتهم من عدة أخطار على غرار الجفاف الحرائق وتلف المحصول، وهو مايسمح مستقبلا باعتماد استراتيجية وطنية لتسيير المخاطر الفلاحية، وحسب تصريح الخبير الاقتصادي في الزراعات بمنطقة الشرق الأوسط السيد موريس سعادي فإن الدراسة التي أعدها البنك العالمي والتي تمخض عنها إعداد وثيقة سلمت للحكومة الجزائرية للاطلاع عليها وقفت على العديد من النقائص في مجال التأمين عن المخاطر الفلاحية والتي تسير من طرف هيئة واحدة في حين تبقي باقي المؤسسات التأمينية بعيدة عن قطاع الفلاحة وبالتالي فهو تأمين غير شامل، مؤكدا استعداد البنك العالمي لتقديم كل الدعم التقني للجزائرفي هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1) Conseil National des Assurances (2018) : "**Note de conjoncture du marché des assurances : 2ème trimestre 2018**", ASSURAL, le Secrétariat Permanent du Conseil National des Assurances, Algérie.

2) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural (2019), Assurances Agricoles, disponible sur (http://www.minagri.dz/assurance.html), date de consultation 26/10/2019.

3) Ramiro Iturrioz (2009): "**Assurance Agricole**",La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale,Washington, juin 2009.

4) حاوشين ابتسام،حميدي نعيمة (2018):"**واقع التامين الفلاحي في الجزائر**"،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة،العدد 9.

5) سليمان سيد أحمد (2009): "**التأمين الزراعي في السودان**"، ورشة عمل حول امكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، أفريل 2009.

6) عامر اسامة (2014): "**دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013**"، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23 – 24 نوفمبر 2014.

7) عبد الحميد موسى البرغوثي (2009): "**التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية - اجتماعية**"، ورشة عمل حول امكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، أفريل 2009.

8) محمد رشراش مصطفى، محمد السيدعلي، محمد العوايدة (2010): "**إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**"، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا(NENARACA)، الأردن.

9) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (2019)، اللقاءالوطنيحولالوقايةمنمخاطرالكوارثالطبيعية، يومي 22-23 أكتوبر 2018، متوفرة على الرابط (http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar)، تاريخ التصفح: 2019/10/25.